جـامعة القـاهرة
كـلية الحـقـوق
قسم المالية العامة

القضاء ودوره فى تسوية المنازعات الضريبية

دراسة مقارنة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

إعداد

أحمد خالد سعد زغلول حلمى

لجنه المناقشه والحكم

الاستاذ الدكتور/ عبد الهادي محمد مقبل- رئيس قسم الماليه العامه وكيل كليه الحقوق جامعه طنطا الاسبق (رئيسا)

الاستاذ الدكتور/ سيد طه بدوى - رئيس قسم المالية العامة ومدير مركز الدراسات القانونيه الاسبق- كليه الحقوق جامعه القاهره. (مشرفا وعضوا)

الوزير المستشار الدكتور/ ابو بكر الصديق محمد عامر - رئيس هيئه قضايا الدوله السابق. (عضوا)

٢٠٢١م/١٤٤٢هـ

شكر وتقدير

الحمد لله رب العاملين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، فإننى أشكر المولى عز وجل الذى استعنت به وتوكلت عليه، فتفضل على بنعمته ووفقنى وأعاننى على إنجار هذه الرسالة.

وأتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والاحترام إلى الذين حملوا أقدس رسالة فى الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق العمل والمعرفة وأخص بالإجلال والتقدير والاحترام الأستاذ الدكتور/ سيد طه بدوى أستاذ ورئيس قسم المالية العامة بكلية الحقوق جامعة القاهرة ومدير مركز الدراسات القانونية بكلية الحقوق الاسبق ونائب مدير مركز تحكيم جامعه القاهره، لتفضل سيادته على قبوله الإشراف على هذه الرسالة والتى لم تكن لتبلغ ما بلغته إلا بفضل توجيهاته الرشيدة، فله منى فائق الشكر والتقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور/ عبد الهادي محمد مقبل أستاذ ورئيس قسم الماليه العامه وعميد كليه الحقوق جامعه طنطا الاسبق على تفضل سيادته بمنحى شرف قبول رئاسه لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة جزاه الله عنى خير الجزاء ومتعة بالصحة والعافية.

كما اتقدم بالشكر الى معالي الوزير المستشار الدكتور/ ابوبكر الصديق رئيس هيئه قضايا الدوله على قبوله مناقشة وإثراء هذه الرسالة ، لذا نقدر جهودك المضنيه ، فأنت أهل للشكر والتقدير ، فيجب علينا تقديرك، فلك منا كل الثناء والشكر والاحترام.

والشكر موصول إلى كل من ساهم ببذل الجهد والعون والمساعدة والدعم فى إخراج هذا العمل المتواضع، سواء على المستوى الإكاديمى أو

بتقديم المشورة بكافة إشكالها وصورها.

كما أتوجه بخالص شكرى وتقديرى الخالص إلى كل من وقف إلى جانبى من أصدقاء وزملاء العمل وتوجيهاتهم القيمة والتى كان لها أثر طيب فى إنهاء مسيرة هذه الدراسة.

مقدمه :

يعتبر القضاء هو الملاذ الأخير للحصول على الحقوق بكافة أنواعها، وتحرص حكومات الدول على سن التشريعات التى تضمن استقلال القاضى وحيدته بل وتطوير التشريعات الموضوعية والإجرائية بهدف تحقيق العدالة الناجزة.

ولقد شهدت مصر خلال السنوات القليلة الماضية تعديلات متعددة فى التشريعات الضريبية اقترن بها تغيرات فى لغة الحوار بين الإدارة الضريبية والممولين ، ووسائل تسوية المنازعات الضريبية تعد أحد الموضوعات الهامة المتعلقة بمنظومة العمل الضريبى، نظراً لما تحققه من إرساء دعائم الثقة المتبادلة بين الإدارة الضريبية والممولين، ويلاحظ أن التشريعات الضريبية لم تضمن إليه موحدة لتسوية المنازعات الضريبية، وإنما تعددت طرق الفصل فى تلك المنازعات بحسب نوع كل ضريبية.

والمنازعات الضريبية هى ظاهرة مستمرة عبر مر العصور ، ومشكلة عانت وتعانى وستعانى منها كل المجتمعات القديمة والحديثة على اختلاف طبقاتها السياسية والاجتماعية ، وتسعى الدول المختلفة الى الوصول الى أفضل أسلوب قضائى لتسوية المنازعات الضريبية.

وتتعدد طرق الفصل فى المنازعات الضريبية إلى عدة طرق منها الطريق الإدارى الذى تكون مصلحة الضرائب الطرف الفاعل فيه بغية التوصل لحل للنزاع فإذا لم يتم إنهاء النزاع فإن يحال للجان الطعن الإدارية للفصل فيه، فإذا لم يتم حسم النزاع، فهناك الطريق القضائى ، والدول تختلف فيما بينها بشأن هذا الطريق فمنهم من يعهد بالاختصاص للقضاء العادى كما هو الحال فى تونس والسودان، ومنهم من يعهد للقضاء الإدارى كما هو الحال فى فرنسا والسعودية ولبنان والمغرب، ومنهم من ينشئ قضاء مختص لنظر المنازعات

المطلب الثانى : ضمانات تحصيل الضريبة ووسائل إنهاء منازعاتها	٥٤
الفرع الأول : ضمانات تحصيل الضريبة	٥٥
الفرع الثانى : إنهاء المنازعات الضريبية السابقة على صدور القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.	٦٠
المطلب الثالث: مزايا القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة على الدخل	٦٥
الباب الثاني: المنازعه الضريبيه والتسويه الاداريه	٧٣
الفصل الاول : ماهيه المنازعة الضريبية	٧٥
المبحث الأول : مفهوم المنازعة الضريبية وأطرافها	٧٥
المطلب الأول : تعريف المنازعة الضريبية	٧٥
المطلب الثانى : أطراف المنازعة الضريبية	٨٠
المبحث الثانى : خصائص المنازعة الضريبية	٨٧
المبحث الثالث : أسباب المنازعات الضريبية	٩٦
الفصل الثاني التسويه الاداريه للمنازعات الضريبية	١٠٨
المبحث الأول : الاتفاق المباشر كوسيلة لتسوية المنازعات الضريبية	١١٠
المطلب الاول : الاتفاق المباشر كوسيلة لتسوية المنازعات فى التشريع المقارن	١١١

المطلب الثاني : الاتفاق المباشر كوسيلة لتسوية المنازعات فى التشريع المصرى	١١٤
المبحث الثانى : لجان الطعن كوسيلة لتسوية المنازعات الضريبية	١١٧
المطلب الأول : لجان الطعن فى التشريع الأمريكى .	١١٨
المطلب الثاني : لجان الطعن في التشريع المصري.	١٢٠
المبحث الثالث : التصالح الضريبي كوسيلة لإنهاء المنازعات الضريبية	١٤٩
المطلب الأول : التصالح فى المنازعات الضريبية غير الجنائية	١٤٩
المطلب الثاني : التصالح في الجرائم الضريبية الجنائية	١٦٠
الباب الثالث : التسويه القضائيه للمنازعات الضريبية وتطوره	١٦٦
الفصل الأول :الاختصاص القضائي بنظر المنازعات الضريبيه	١٦٦
المبحث الاول: تطور الاختصاص القضائى بنظر للمنازعات الضريبية فى التشريع المقارن	١٦٧
المطلب الأول : الاختصاص القضائي بالمنازعات الضريبيه فى التشريع الفرنسي.	١٦٨
المطلب الثاني : الاختصاص القضائى بالمنازعات الضريبية فى التشريع الأمريكى	١٨٤
المطلب الثالث : الاختصاص القضائى بالمنازعات الضريبية فى التشريع الكندى	١٨٨

المطلب الرابع : الاختصاص القضائى بالمنازعات الضريبية فى التشريع الأردنى	١٩٣
المبحث الثاني : تطور الاختصاص القضائى بالمنازعات الضريبة فى مصر	١٩٦
المطلب الأول : مرحلة ما قبل إنشاء مجلس الدولة	١٩٦
المطلب الثانى : مرحلة ما بعد إنشاء مجلس الدولة	٢٠٢
المطلب الثالث : مرحلة ما بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا:	٢١٢
المطلب الرابع : التكييف القانونى للمنازعة الضريبية المنظورة أمام محاكم مجلس الدولة	٢٢٣
الفصل الثاني : الدعاوي الضريبيه وادله الاثبات اما القضاء	٢٣٣
المبحث الأول : الدعوى الضريبية	٢٣٦
المطلب الأول : الدعوى الضريبية فى التشريع المقارن	٢٣٨
الفرع الأول : الدعوى الضريبية فى التشريع الأمريكى	٢٣٩
الفرع الثاني : الدعوى الضريبية فى التشريع الكندى	٢٤٢
الفرع الثالث : الدعوى الضريبية فى التشريع الفرنسى	٢٤٣
الفرع الرابع : الدعوى الضريبية فى التشريع الاردنى	٢٥١
الفرع الخامس : الدعوى الضريبية فى التشريع اليمنى	٢٥٤

الفرع السادس : الدعوى الضريبة فى التشريع الفلسطينى	٢٥٦
المطلب الثانى : الدعوى الضريبية فى التشريع المصرى	٢٥٩
الفرع الأول : شروط قبول الدعوى الضريبية وأثارها	٢٦١
الفرع الثانى : إجراءات الدعوى الضريبية أمام القضاء الإدارى	٢٦٥
المبحث الثانى : الاثبات فى انداعوى الضريبية	٢٧١
المطلب الأول : عبء الاثبات فى الدعوى الضريبية	٢٧٢
الفرع الأول : موقف الفقه من عبء الاثبات	٢٧٣
الفرع الثانى : موقف التشريع المقارن من عبء الاثبات	٢٧٥
الفرع الثالث : موقف التشريع المصرى من عبء الاثبات	٢٧٩
الفرع الرابع : موقف القضاء المصرى من عبء الاثبات	٢٨١
المطلب الثانى : أدلة الاثبات فى الدعوى الضريبية	٢٨٢
الفرع الأول : الكتابة والادله المحاسبيه	٢٨٤
الفرع الثانى :الخبره	٢٩٤
الفرع الثالث : المعاينة	٣٠٠
الفرع الرابع : الإقرار	٣٠٢
الفرع الخامس : القرائن	٣٠٦
الفرع السادس : قوة الأمر المقضى	٣١٠
الفرع السابع : اليمين	٣١٨

الباب الرابع : الإتجاهات الحديثة فى تسوية المنازعات الضريبية قضائياً	٣١٩
الفصل الأول : التعويض عن أعمال الإدارة الضريبية	٣٢١
المبحث الأول : مسئولية الدولة عن أعمال الإدارة الضريبية فى فرنسا	٣٢٥
المبحث الثانى : مسئولية الدولة عن أعمال الإدارة الضريبية فى مصر	٣٢٧
المبحث الثالث : الأساس القانونى لمسئولية الدولة عن أعمال الإدارة الضريبية	٣٢٩
الفصل الثاني : القانون الاجرائى الضريبى	٣٤٥
المبحث الأول : خصائص اجراءات التقاضى الضريبى وذاتيتها	٣٤٦
المبحث الثانى : أهمية وجود قانون خاص بالاجراءات الضريبية	٣٥٤
الفصل الثالث : المحاكم الضريبية المتخصصة	٣٥٤
المبحث الاول : ماهية المحاكم المتخصصة وأهميتها	٣٥٤
المبحث الثانى : المحاكم الضريبية في التشريع المقارن	٣٦١
المطلب الأول : المحاكم الضريبية في التشريع الامريكى	٣٦١
المطلب الثانى : المحاكم الضريبية في التشريع الكندى	٣٦٧
المطلب الثالث : المحاكم الضريبية في التشريع اليمنى	٣٧٠
المطلب الرابع : المحاكم الضريبية في التشريع الاردنى	٣٧٤

المبحث الثالث : رؤية مستقبلية للمحاكم الضريبية في مصر	٣٨٠
المطلب الأول : تشكيل المحاكم الضريبية في مصر	٣٨١
المطلب الثانى : اختصاصات المحاكم الضريبية	٣٨٢
المطلب الثالث : الطعن في الاحكام الصادرة من المحاكم الضريبية	٣٨٤
الفرع الأول : الطعن بالاستئناف في احكام المحاكم الضريبية	٣٨٥
الفرع الثانى : الطعن بالنقض في احكام المحاكم الضريبية	٣٨٦
الخاتمة	٣٩٢
قائمه المراجع	٣٩٦
الفهرس	٤٢٧

ملخص رسالة دكتوراه بعنوان

القضاء ودوره فى تسوية المنازعات الضريبية دراسة مقارنة

المنازعات الضريبية هى ظاهرة مستمرة عبر حقبة زمنية متعددة ومشكلة عانت وتعانى وستعانى منها كل المجتمعات القديمة والحديثة على اختلاف طبقاتها السياسية والاجتماعية ، وتسعى الدول المختلفة الى الوصول الى أفضل أسلوب قضائى لتسوية المنازعات الضريبية.

فالقضاء هو الملاذ الأخير للحصول على الحقوق بكافة أنواعها وتحرص حكومات الدول على سن التشريعات التى تضمن استقلال القاضى وحيدته بل وتطوير التشريعات الموضوعية والإجرائية بهدف تحقيق العدالة الناجزة.

وترجع أهمية الدراسة الى إيجاد الية لحل مشكلة تزايد اعداد الدعاوى القضائية المتعلقة بالمنازعات الضريبية بأنواعها المختلفة والتى تشكل عبئا على محاكم الدولة ، فضلا عن طول النزاع ، وتعدد طرق الفصل فى المنازعات الضريبية.

وتهدف الدراسة الى التعرف على وسائل تسوية المنازعات الضريبية فى التشريع المقارن والوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه الوسائل ، مع إبراز دور الإدارة الضريبية والقضاء فى إنهاء المنازعات الضريبية ، وبيان مدي الحاجة الى وجود قانون ينظم الإجراءات الضريبية ومدى ضرورة وجود قضاه متخصصين لنظر المنازعات الضريبية مع وضع رؤية مستقبلية لنظام